الوفد

الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة

رئيس مجلس الإدارة:
محمود أحمد أباظة

نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير:
عباس الطرابيلي

رئيس التحرير التنفيذي:
عبدالنبي عبدالباري

مدير التحرير:
سيد عبدالعاطي

الجمعة ٢١ ذي الحجة ١٤٢٩ هـ ١٩ ديسمبر ٢٠٠٨م ـ ١٠ كيهك ١٧٢٥ ق | بريد الكتروني: contact@alwafd.org | Vol. 22. No. 6804 | FRIDAY, DECEMBER, 19, 2008

وصفته بأنه جزء من مخطط حكومي لاغتيال حرية الرأي والتعبير

ورشة عمل حقوقية تطالب بمراجعة مشروع قانون البث الفضائي قبل إقراره

وصف ناشطون سياسيون وأكاديميون وحقوقيون مشروع قانون البث المرئي والمسموع بأنه جزء من مخطط حكومي يستهدف تقييد حرية الرأي والتعبير، وأكدوا أن القانون يفرض رقابة حكومية غير مبررة تخالف نص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فضلا عن مخالفته للدستور ومواد الحريات الموجودة به.

ودعا المشاركون في ورشة عمل عقدتها مؤسسة «عالم واحد» للتنمية ورعاية المجتمع المدني إلي حوار مجتمعي حول مشروع قانون البث المرئي والمسموع قبل إقراره.

أكد الدكتور وحيد عبدالمجيد عضو الهيئة العليا للوفد، ونائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية، أن تنظيم البث جاء عقب ظهور وثيقة تنظيم البث الفضائي خلال اجتماع وزراء الإعلام العرب. ووصف هذه الوثيقة بأنها صورة كربونية من الطريقة التي تفكر بها السلطات العربية الساعية إلي تكديس الإعلام التعبوي وفرض سيطرتها المطلقة عليه.

وأوضح الناشط الحقوقي نجاد البرعي أن المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد أحقية المواطن في حرية الرأي والتعبير دون تدخل أو استقاء أفكار، وتلقيها، وإذاعتها بأية وسيلة دون تقييد بالحدود الجغرافية، وهو ما يصطدم مع مساعي الحكومة لوضع قانون

عصام شيحه

نجاد البرعي

يفرض رقابة علي البث سواء كان مسموعا أو مرئيا. وقال: ان المشروع يستهدف فرض رقابة تتعارض مع الحريات التي كفلها الدستور والعهود والمواثيق الدولية.

ووصف عصام شيحة عضو الهيئة العليا للوفد والمحامي بالنقض، مشروع القانون بانه يعتمد علي مفاهيم مطاطة، وألفاظ مرنة دون وضع معايير محددة لها.

وأكد «شيحه» أن هذه الصياغة مقصودة حتي يمكن تفصيل القانون واستخدامه كخلفية للعصف بحرية الرأي والتعبير بجانب فرض رقابة علي وسائل الإعلام المرئية تحت ذريعة تهديد النظام العام والآداب.

وأكد أن المشروع يستهدف التمكين للوجود الأمني، وفرض سيطرته علي وسائل الإعلام، كما أكد وجود مواد تتعارض مع مبادئ الدستور التي تنص صراحة علي حرية الرأي والتعبير.

ودعا «شيحة» إلي إلغاء وزارة الإعلام واستبدالها، بهيئة إذاعة مستقلة تخضع لرقابة البرلمان بعيدا عن تدخل وسيطرة الحكومة.